بنسبة انخفاض 47.1 % عن نفس الفترة من العام السابق

المرزوق: 56.9 مليون دينار.. صافي أرباح مساهمي «بيتك» خلال النصف الأول

- زيادة صافي ايرادات التمويل بنسبة 18.0 % الى 295.7 مليون دينار
- ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 11.2 % لتصل إلى 267.6 مليون دينار
- خدمات مصرفية متطورة دون انقطاع وبجودة عالية
- النجاح في ترتيب أول إصدار صكوك عام بالدينار بـ 150 مليوناً
- المضي قدما في استراتيجية التحول الرقمي وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا
- الالتزام بالإرشادات الصحية لحماية العملاء والموظفين والشركاء

حمد المرزوق

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حمد عبدالمحسن المرزوق، ان «بيتك» حقق صافي ارباح للمساهمين عن النصف الأول من العام الجاري 2020، قدرها 56.9 مليون دينار كويتي بنسبة انخفاض 47.1% عن نفس الفترة من العام السابق.

وارتفع صافي إيرادات التمويل للنصف الأول من العام الجاري ليصل الى 295.7 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 18.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وكذلك بلغ صافي إيرادات التشغيل 267.6 مليون دينار كويتي لفترة النصف الاول من العام الجاري، بنسبة نمو 11.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما تحسنت نسبة التكلفة الى الايراد حيث انخفضت لتبلغ 36.2% لفترة النصف الأول من العام الجاري مقارنة بـ 38.7% عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم للنصف الأول من العام الجاري 7.49 فلسا. كما بلغت حقوق المساهمين 1.9 مليار دينار كويتي بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

وارتفع اجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2020 ليصل الى 20.6 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 1.2 مليار دينار كويتي ، وبنسبة زيادة 6.1% عن نهاية العام السابق 2019.

وارتفع رصيد مدينو التمويل في النصف الأول من عام 2020 ليصل الى 9.9 مليار دينار كويتي ، بزيادة قدرها 528 مليون دينار كويتي ، وبنسبة زيادة 5.7% عن نهاية العام السابق 2019.

وارتفع رصيد الاستثمار في صكوك في النصف الأول من عام 2020 ليصل الى 3.4 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 1.1 مليار دينار كويتي، وبنسبة زيادة 49.3% عن نهاية العام السابق 2019.

وكذلك ارتفعت حسابات المودعين في النصف الاول لتصل الى 14.6 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 1.0 مليار دينار كويتي، وبنسبة زيادة 7.6% عن نهاية العام السابق 2019.

بالإضافة إلى ذلك بلغ معدل كفاية راس المال 16.53% متخطيا الحد الادنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة المركز المالي لـ «بيتك».

مركز مالي قوي وقدرة على التكيّف مع الظروف الاستثنائية

وأشار المرزوق الى ان النتائج المالية المحققة تؤكد نجاح استراتيجية «بيتك» ومتانة مركزه المالي، وأداءه المتوازن وقدرته على التكيّف مع الظروف الاستثنائية كالتحديات الحالية التي يمر بها العالم نتيجة انتشار جائحة كورونا وانعكاس تداعياتها السلبية على الواقع الاقتصادي المحلي والعالمي.

ونوّه بحصافة البنك في إدارة المخاطر وبناء رصيد متين من القواعد الرأسمالية والمخصصات الاحترازية التي تضمن استمراره في أداء دور فعال لدعم الاقتصاد الوطني ومواصلة الريادة عالميا في صناعة التمويل الاسلامي، مشيرا الى أن نتائج اختبارات الضغط أظهرت أن «بيتك» يتمتع بدرجة عالية من الحصانة وبمصدات مالية قوية تعزز قدرته على مواجهة الصدمات مع الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية دون انقطاع وبجودة عالية.

سلامة المؤشرات المالية

وأكد المرزوق سلامة المؤشرات المالية للبنك نتيجة مواصلة سياسة التركيز على النشاط المصرفي الأساسي، منوها بالنمو المحقق في الإيرادات التشغيلية مدعوماً بزيادة صافي ايرادات التمويل.

ولفت إلى أن البيئة التشغيلية الصعبة والظروف الاقتصادية الحالية الناتجة عن تداعيات أزمة كورونا، أثرت دون شك على معدلات الأرباح في النصف الأول، حيث زاد البنك حجم المخصصات الاحترازية للحفاظ على جودة التمويلات.

دعم الاقتصاد

وقال المرزوق أن «بيتك» ساهم بتقديم المزيد من الدعم للاقتصاد الذي يواجه تحديات عديدة بسبب تفشي جائحة كورونا، بداية بالمساهمة بصندوق قيمته 10 ملايين دينار لدعم المساعي الحكومية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، ومرورا بقرار تأجيل سداد أقساط التسهيلات الإستهلاكية والمقسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر من دون إحتساب أرباح، وكذلك دعم قطاع الشركات ومن ضمنها الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المزيد من التمويل الميسر ، موضحا أن ذلك يأتي في اطار التزام «بيتك» بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية، والحرص على مراعاة مصالح عملائه.

دور رائد في مجال الصكوك

ولفت الى ان «بيتك» نجح في ترسيخ مكانته عالميا في مجال الصكوك كأحد أهم المنتجات المالية الإسلامية، منوها بأن مجموعة «بيتك» قادت ترتيب أول إصدار صكوك عام بالدينار الكويتي بقيمة 150 مليون دينار لبنك وربة، حيث تولت شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة «بيتك»، مهام المنسق العالمي ومدير الإصدار الرئيسي ومدير الاكتتاب.

وقال ان «بيتك» احتل المركز الأول ضمن تصنيف اصدارات السوق الاولية لبرنامج مؤسسة ادارة السيولة الاسلامية الدولية (IILM) الذي زاد حجمه عن 9 مليارات دولار امريكي ضمن 29 اصدار.

وأكد مواصلة «بيتك» مسؤوليته ورؤيته في قيادة التطور العالمي لصناعة التمويل الاسلامي والمساهمة في تطوير وهيكلة خدمات ومنتجات مالية اسلامية مبتكرة تخدم هذا المجال.

تميز في التحول الرقمي

كما شدد على المضي قدما في استراتيجية التحول الرقمي، وتعزيز استثماراته في التكنولوجيا من خلال تبني آخر وأحدث وسائل التقنية المالية «FinTech» وتطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوت في العمليات المصرفية، وتحقيق التميز في الخدمة المصرفية عبر الموبايل وعبر الفروع الذكية KFH Go، بما يساهم بتعزيز تجربة العميل الرقمية، ويقود التطور الرقمي في الصناعة المصرفية، وكذلك لتفعيل نموذج استمرارية الاعمال عند الطوارئ بكل نجاح.

وقال ان حجم الاقبال على الخدمات الالكترونية لـ«بيتك» يؤكد كفاءتها وتلبيتها لمتطلبات العملاء، حيث استخدم العملاء خدمة متابعة التحويلات المصرفية بنظام سويفت «SWIFT GPI» الكترونيا عبر KFHOnline، وخدمة فتح حساب الذهب، وبيع وشراء الذهب الكترونيا، وخدمة ربط الحساب برقم التداول مع شركة المقاصة الكويتية، وخدمة التحويل الى حساب بيتك للتداول، وخدمة إنشاء وديعة، وفتح حساب مصرفي، وعرض الرقم السري الخاص بالبطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي، والتحويل الى البطاقة الائتمانية، وإيداع الشيكات عبر الموبايل، والسحب النقدي دون بطاقة من خلال «QR Code» عبر البطاقة المدنية أو رقم الهاتف، وتحديث كامل لطلب «اعرف عميلك»، وكذلك خدمة تحديث البيانات، والاطلاع على الالتزامات التمويلية وعدد الأقساط، وإجراء عمليات التحويل النقدي بين عملاء «بيتك»، ولحسابات في بنوك محلية وكذلك التحويل لبنوك خارجية، وغيرها الكثير من الخدمات الرقمية ذات الكفاءة العالية.

بنوك المجموعة

وأشار المرزوق الى أن شبكة بنوك المجموعة المنتشرة في تركيا وألمانيا والبحرين وماليزيا والسعودية وتناغم الأداء فيما بينها، هي من ضمن عوامل القوة الرئيسية للبنك، منوها بتنوع الخدمات المصرفية والتمويلية للمجموعة وتوافقها مع تطورات التكنولوجيا المالية كخدمات «البنك الرقمي» في تركيا، ومنصة «جزيل» في البحرين.

الاستدامة والتنمية المجتمعية

وأوضح المرزوق أن «بيتك» يمضي بثبات باستراتيجية المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، مبينا أن البنك ساهم منفردا بمبلغ اضافي لصندوق دعم الجهود الحكومية، ليكون بذلك من كبار المتبرعين للصندوق الذي وضع تحت تصرف مجلس الوزراء لدعم جهود الحكومة في مواجهة الظروف الاستثنائية. كما ساهم «بيتك» بدعم جمعية الهلال الأحمر الكويتي في توفير نقاط أمنية متنقلة لخدمة السلطات الأمنية في المحاجر الصحية والمواقع الأمنية المختلفة. ونوّه بحرص «بيتك» على دعم جهود وزارة الصحة عبر التوعية بأهمية الالتزام بالإرشادات الصحية والتدابير الوقائية بشأن الظروف الاستثنائية وكيفية التعامل معها، لافتا الى أن «بيتك» يولي أهمية قصوى لحماية العملاء والموظفين والشركاء والمجتمع ككل.

وتقدم المرزوق بالشكر للمساهمين والعملاء على دعمهم وثقتهم بأعمال وانشطة «بيتك»، وكذلك توجه بالشكر للجهات الرقابية، وأثنى على جهود الادارة التنفيذية والموظفين الذين قدموا الخدمات المصرفية للعملاء دون انقطاع رغم الظروف.

تبقى وجهة استثمارية مفضلة للمواطنين رغم الأزمات

الحسينان: 3 مليارات دولار.. استثمارات عقارية وسياحية للكويتيين في لبنان

- تبديل «مؤقت» لمالكي الكاش للوجهات العقارية نحو الجهات الأكثر أمانا

شدد الباحث في الشأن العقاري عبد الرحمن الحسينان ان الاستثمارات الكويتية باقية في لبنان وان التوقعات تشير إلى أنه لا يمكن التخارج من تلك الإستثمارات في الوقت الحالي بسبب أوضاع السوق حاليا؛ حيث تتدنى قيم اسعار الأصول العقارية وأسواق المال لمستويات متدنية تجعل التخارج امرا صعبا في الوقت الراهن.

وبين الحسينان ان الاستثمارات المقدرة بحدود تصل إلى 3 مليارات دولار تتركز في القطاع العقاري والسياحي ومولات التسوق المتخصصة.

وأوضح ان لبنان وجهة استثمارية مفضلة للمستثمرين طويلي الأجل من الكويتيين وهناك ما يقارب من 70 بالمئة من إجمالي الاستثمارات تتركز في القطاع العقاري فيما تتركز بقية الاستثمارات في القطاعين السياحي ومولات التسوق.

وتطرق الحسينان إلى ان استثمارات الكويتيين العقارية تتركز معظمها في العقار الخاص ومن الصعوبة بمكان التخارج منها في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المستقبلية ؛ اوضح ان تبديلا في الفرص الاستثمارية لمالكي الكاش سيتوجه لوجهات أخرى أكثر أمنا ؛ متوقعا ان تتجه تلك الاستثمارات إلى تركيا او دبي مع التسهيلات الكبيرة التي

عبد الرحمن الحسينان

تقدمها حكومات تلك الدول من ناحية ؛ بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به تلك الوجهات.

وأضاف انه لا يخفى على أحد ان الاستثمارات الكويتية في لبنان من بين اهم الوجهات المفضلة ليس الكويتيين فحسب وإنما لكافة مواطني ومستثمري دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة.

وتوقع ان يكون التوجه الوجهات التقليدية المفضلة مثل : تركيا ودبي ومصر لفترة مؤقتة لحين انتهاء العاصفة السياسية الحالية وعودة الأمور إلى طبيعتها مستقبلا.

وأكد الحسينان على ان استثمارات الكويت العقارية ستعاود التحسن التدريجي مع انتهاء أزمة كورونا وهدوء الأوضاع السياسية التي تعانيها دول المنطقة في الوقت الراهن.

بسبب انخفاض الإيجارات وأزمة «كورونا»

أرباح «إنجازات» تتراجع 62.3 في المئة خلال النصف الأول

أظهرت البيانات المالية لشركة إنجازات للتنمية العقارية تراجع أرباح الشركة في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 62.3% على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت أرباح الفترة 656.3 ألف دينار (2.15 مليون دولار)، مقابل أرباح النصف الأول من العام الماضي البالغة 1.74 مليون دينار (5.7 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود إلى انخفاض في الإيجارات، وخسائر تقييم عقارات استثمارية.

وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 209.57 ألف دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقابل أرباح بنحو 1.23 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019، بتراجع نسبته 83%.

كما تراجعت أرباح الشركة 12.3% في الربع الثاني من العام الحالي، لتصل إلى 446.73 ألف دينار، مقارنة بنحو 509.44 ألف دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2019. وأوضحت "إنجازات" أن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) كان لها تأثير على المركز المالي، حيث قامت الشركة بعمل تقييم داخلي لأصولها العقارية وتم أخذ مُخصص بقيمة 60 ألف دينار.

وبينت الشركة أن تأثير الجائحة على الإيرادات تمثل في توقف عمليات البيع نتيجة الحظر في الكويت، وكان هناك تأثير مباشر بقيمة 71 ألف دينار خصم على الإيجارات، وانخفاض غير مباشر على الإيجارات أيضاً بمبلغ 256 ألف دينار سنوياً.

وقالت الشركة إن جائحة كورونا ساهمت في خفض المصاريف بنحو 100 ألف دينار خلال فترة النصف الأول من العام الجاري، مؤكدة أن الجائحة ليس لها أي تأثير على استمرارية الشركة في الوقت الحالي.

وأشارت "إنجازات" إلى اتخاذها عدة خطوات للحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على تفشي جائحة كورونا، حيث تم تفعيل العمل عن بعد، والتركيز على التدفقات النقدية من الإيرادات بشكل مكثف، وزيادة في تحصيل الذمم المدينة، والمحافظة على سلامة الموظفين بتطبيق خطة آمنة للعمل.

كانت الشركة تحولت للخسارة في العام الماضي بقيمة 6.89 مليون دينار، مقارنة بأرباح عام 2018 البالغة 4.02 مليون دينار.

وفي مطلع أبريل الماضي، قرر مجلس إدارة الشركة إلغاء التوصية السابقة بخصوص توزيعات الأرباح للعام الماضي بواقع 5% نقدا، وذلك بغرض الاحتفاظ بالنقد.

المؤشر «العام» ينخفض 2.3 نقطة.. والبورصة تختتم جلسات الأسبوع على تباين

اغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 3ر2 نقطة ليبلغ مستوى 79ر5009 نقطة بنسبة هبوط بلغت 05ر0 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 9ر149 مليون سهم تمت عبر 6178 صفقة نقدية بقيمة بلغت 7ر25 مليون دينار (نحو 9ر89 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 5ر6 نقطة ليبلغ مستوى 77ر4072 نقطة بنسبة صعود بلغت 16ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 17ر93 مليون سهم تمت عبر 2462 صفقة نقدية بقيمة 7ر2 مليون دينار (نحو 4ر9 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الاول 8ر6 نقطة ليبلغ مستوى 13ر5484 نقطة بنسبة هبوط بلغت 12ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 7ر56 مليون سهم تمت عبر 3716 صفقة بقيمة 9ر22 مليون دينار (نحو 15ر80 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 9ر0 نقطة ليبلغ مستوى 46ر4054 نقطة بنسبة صعود بلغت 02ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 19ر85 مليون سهم تمت عبر 1867 صفقة نقدية بقيمة 3ر2 مليون دينار (نحو 05ر8 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ثريا) و(آن) و(خليج ت) و(السلام) اما شركات (بتروجلف) و(بيتك) و(آن) و(اهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الديرة) و(مراكز) و(فنادق) و(عمار) الأكثر انخفاضا.

وتباينت المؤشرات الكويتية في أول أسابيع شهر أغسطس، وذلك بعد العودة من إجازة عيد الأضحى في أسبوع اقتصر على ثلاث جلسات فقط.

ارتفع مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع بواقع 1.27% عند مستوى 5484.13 نقطة بمكاسب بلغت 68.86 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5415.27 نقطة.

كما ارتفع «رئيسي 50» بنسبة 0.17% عند مستوى 4054.46 نقطة رابحا 6.86 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4047.60 نقطة.

في المقابل، هبط مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع 0.32% عند مستوى 4072.77 نقطة مقابل 4085.97 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، لتبلغ خسائره 13.20 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعة بنحو 0.84% عند مستوى 5009.79 نقطة رابحاً 41.56 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 4968.23 نقطة.

تراجع مستويات التداول مع انخفاض عدد الجلسات

وعلى مستوى الأسبوع بالكامل وخلال 3 جلسات (4 جلسات في الأسبوع الماضي)، تراجعت السيولة بالسوق 16.8% لتصل إلى 70.77 مليون دينار مقارنة مع 85.07 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما تقلصت أحجام التداول الأسبوعية 8.6% لتصل إلى 327.92 مليون سهم، مقابل 358.83 مليون سهم في الأسبوع الماضي.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 17.34 ألف صفقة مقارنة مع 24.58 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بتراجع نسبته 29.5%.

القيمة السوقية للبورصة الكويتية ترتفع 0.83%

بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 28.547 مليار دينار (93.57 مليار دولار)، مقارنة مع 28.311 مليار دينار (92.8 مليار دولار) في الأسبوع الماضي.

وبلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 236 مليون دينار (773.57 مليون دولار)، شكلت نمواً أسبوعياً بنسبة 0.83%. على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 19.9%، بخسارة تُقدر بحوالي 7.09 مليار دينار (23.24 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.64 مليار دينار (116.82 مليار دولار).